44 الفجوة الرقمية

يتكرر الحديث عن الفجوة الرقمية، لكن معالجتها تحتاج إلى تحديد ما نقيسه: هل نقصد توافر الاتصال، أم جودته وكلفته، أم المهارات التي تتيح الانتفاع به؟ فالفجوة لا تختزل في امتلاك جهاز أو وجود تغطية للشبكة.

بداية لعلنا نحاول أن نحدد المقصود بالفجوة الرقمية، وهذه المهمة صعبة، لأن هذا المصطلح شاع تناوله بين المتخصصين في شتى العلوم، لذا فالرجوع لما كتب حول هذا المصطلح يجعلنا أمام مفاهيم مختلفة، ومنها:

- الفجوة التي تفصل بين من يمتلك المعلومات في صيغتها الرقمية وبين من لا يمتلكها.
- الفجوة التي تفصل بين من يمتلك تقنيات المعلومات والقدرة على استخدامها وبين من لا يمتلكها.
- الفجوة التي تفصل بين من يمتلك الوصول إلى الإنترنت وبين من لا يمتلك هذه الإمكانية.
- الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية في القدرة على ملاحقة التطورات التقنية.
- الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال البنية التحتية للمعلومات والاتصالات.

في الحقيقة يصعب ربط الفجوة الرقمية بجوانب مادية بحتة متعلقة بالمعلومات وتقنياتها فقط، فالفجوة الرقمية لها جوانب أخرى ترتبط بالتعليم، والاقتصاد، والبحث العلمي.

ولا يقتصر هذا التفاوت على الوصول إلى الأجهزة؛ فإنتاج المعرفة ونشر الكتب ودعم البحث العلمي وإتاحة نتائجه جوانب مؤثرة أيضا. ولا يصح اختزال هذه الجوانب المختلفة في ترتيب واحد أو رقم إجمالي دون تحديد المؤشر وسنته وطريقة قياسه.

المحتوى العربي ومجتمع المعرفة

وتظهر بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2025 أن نحو 2.2 مليار شخص ما زالوا خارج الإنترنت، مع استمرار فروق في الجودة والقدرة على تحمل التكلفة. وهذا يوضح أن اتساع التغطية لا يكفي وحده لردم الفجوة؛ فالاتصال النافع يرتبط أيضا بالمهارة والقدرة على الاستخدام.

القضية، من وجهة نظري، لا تقتصر على التقنية، على أهميتها، ولا تقاس وحدها بنسبة امتلاك الحاسبات إلى عدد السكان؛ بل تمتد إلى إنتاج المعلومات وتخزينها وتنظيمها، ووجود بنية قانونية تسمح بحرية تداول المعلومات وتشجعها، وكوادر وطنية مؤهلة بشكل جيد لإدارة هذه المعرفة، إضافة إلى نمو اقتصادي واجتماعي وفكري يجعلنا شركاء فاعلين في العالم الرقمي الجديد.